

مهمة ٦ لمقرر قضايا بحثية ١

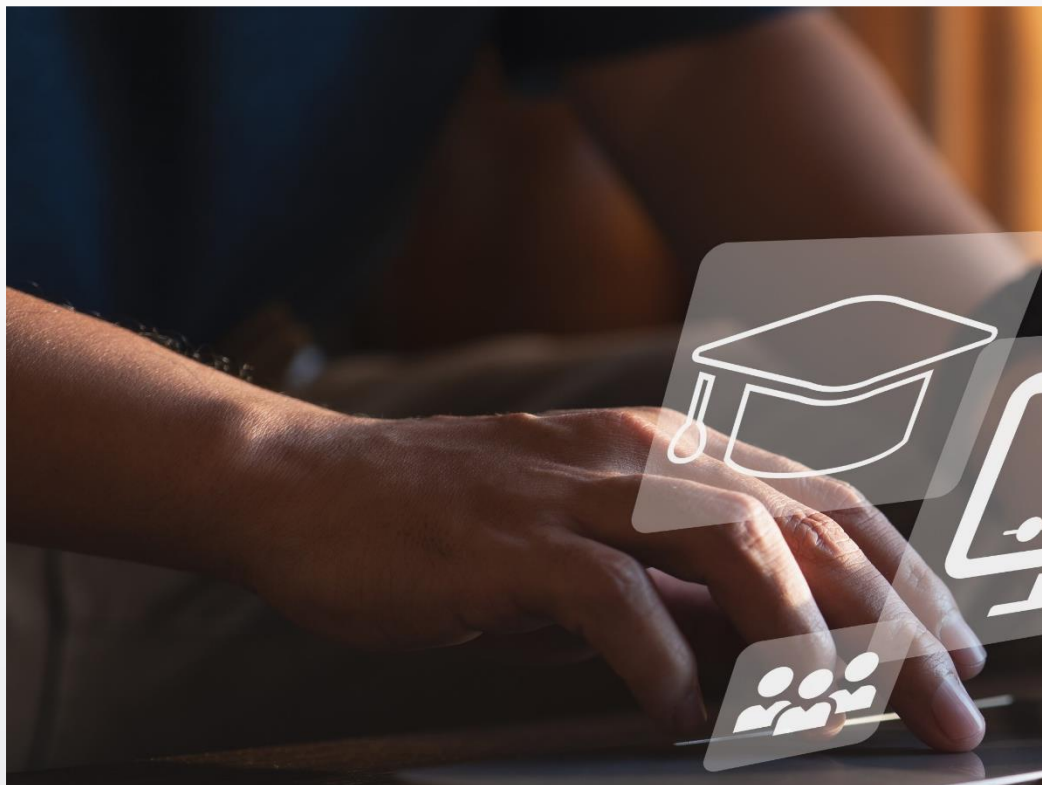
إعداد الباحث/ تركي عتيق الله السلمي
تحت إشراف د/ هبة القصبي

مهمة ٦

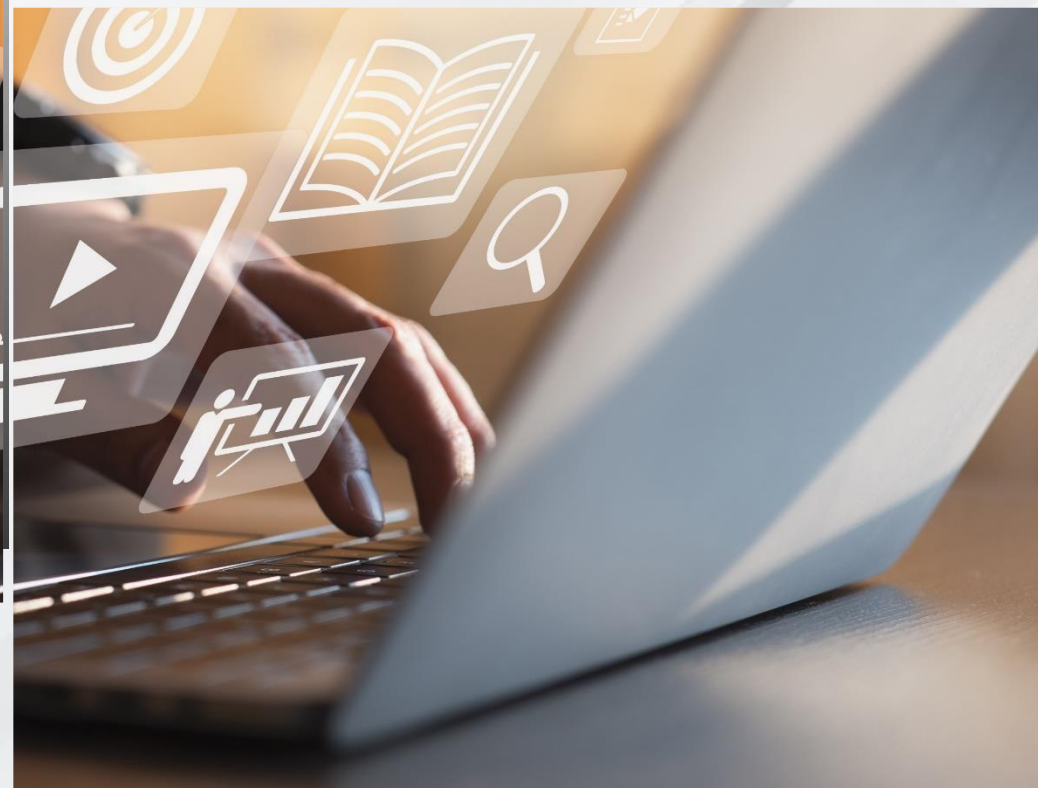


قضايا بحثية ١

مهمة ٦



عنوان البحث



المسؤولية المدنية في عمليات البورصة.

١. يعلق الباحث على العنوان وما إذا كان مجال شيق للدراسة، وهل المتغيرات الأساسية (مستقل-تابع-وسيط-معدل) ومجال التطبيق به واضح:

يعد موضوع "المسؤولية المدنية في عمليات البورصة" مجالاً شيقاً للدراسة نظراً لأهميته القانونية والاقتصادية. فالبورصة تشكل أحد المحركات الأساسية للاقتصاد، ويترتب على المعاملات فيها العديد من الإشكالات القانونية، خاصة فيما يتعلق بمسؤولية الأطراف الفاعلة، مثل شركات الوساطة والشركات المدرجة. كما أن تزايد النزاعات المتعلقة بهذه العمليات يبرز الحاجة إلى دراسة معمقة لقواعد المسؤولية المدنية ودورها في حماية المستثمرين وضمان استقرار السوق.

المتغيرات الأساسية في البحث:

١. المتغيرات المستقلة:

- القواعد العامة للمسؤولية المدنية.
- التزام شركات الوساطة المالية تجاه المستثمرين.
- وجود إطار قانوني واضح ومتطور.
- دور الهيئات الرقابية والتشريعية.
- تقديم الشركات المدرجة في البورصة معلومات غير دقيقة أو مضللة.

٢. المتغيرات التابعة:

- كفاية القواعد العامة لمعالجة جميع جوانب المسؤولية في عمليات البورصة.
- تحمل شركات الوساطة المالية مسؤولية مباشرة تجاه المستثمرين.
- تحسين الشفافية وتقليل المخاطر في السوق المالية.
- تأثير المعلومات غير الدقيقة على قرارات المستثمرين.
- تقليل النزاعات المتعلقة بالمسؤولية المدنية في عمليات البورصة.

وضوح مجال التطبيق:

يبدو أن مجال التطبيق واضح في البحث، حيث يركز على المسؤولية المدنية لشركات الوساطة المالية والشركات المدرجة في البورصة، إضافة إلى دور القوانين والهيئات الرقابية في ضبط عمليات السوق المالي. كما أن الدراسة تقتصر على البورصة كشكل من أشكال الأسواق المالية، مما يجعل نطاقها محدداً بوضوح.

٢. هل فقرات المقدمة أوجزت وأوضحت متغيرات الدراسة بدقة.

من خلال مراجعة المقدمة، يتضح أنها توفر إطاراً عاماً حول موضوع المسؤولية المدنية في عمليات البورصة وتتناول أهميته من الناحية القانونية والاقتصادية. كما أنها تبرز الحاجة إلى تطوير القوانين لحماية المستثمرين وضمان استقرار الأسواق المالية.

مدى وضوح المتغيرات الأساسية في المقدمة:

- لم تتناول المقدمة المتغيرات الأساسية (المستقل، التابع، الوسيط) بشكل دقيق ومباشر.
- قدمت لمحة عن الإطار القانوني والاقتصادي للمسؤولية المدنية في البورصة، لكنها لم تفصل تأثير العوامل المختلفة أو العلاقة بين المتغيرات.
- يمكن اعتبارها مقدمة جيدة من حيث التمهيد للموضوع، لكنها تحتاج إلى وضوح أكبر في عرض المتغيرات الأساسية للبحث.

وضوح مجال التطبيق:

يبدو أن مجال التطبيق واضح في البحث، حيث يركز على المسؤولية المدنية لشركات الوساطة المالية والشركات المدرجة في البورصة، إضافة إلى دور القوانين والهيئات الرقابية في ضبط عمليات السوق المالي. كما أن الدراسة تقتصر على البورصة كشكل من أشكال الأسواق المالية، مما يجعل نطاقها محدداً بوضوح.

الاستنتاج:

المقدمة تضع القارئ في سياق الدراسة وتوضح أهميتها، لكنها لم تفصل المتغيرات البحثية بوضوح. يفضل تعزيزها بإشارة صريحة إلى المتغيرات الأساسية والعلاقة بينها لتكون أكثر دقة وشمولاً.

٣. تحديد ما إذا تم تحديد مشكلة الدراسة بالاعتماد على الثغرات الموجودة في الدراسات السابقة وأن المشكلة تم صياغتها في تساؤل رئيسي أو تساؤلات فرعية في محاولة لإيجاد حلول مقترحة لتلك المشكلة.

١. تحليل مشكلة الدراسة في البحث:

- الباحث أشار إلى وجود ثغرات في الدراسات السابقة، حيث تطرق إلى ندرة الأبحاث الفقهية والقضائية حول المسؤولية المدنية في عمليات البورصة، لا سيما في التشريع المغربي، مقارنة بالقانون الفرنسي الذي قطع أشواطاً متقدمة في هذا المجال.
- تم تحليل الإشكالات القانونية التي تواجه تطبيق قواعد المسؤولية المدنية على عمليات البورصة، مما يبرر الحاجة إلى دراسة معمقة لهذا الموضوع.

٢. هل المشكلة تم صياغتها في شكل تساؤل رئيسي أو تساؤلات فرعية؟

- تم تحديد مشكلة البحث بوضوح في شكل تساؤل رئيسي وهو: "ما هي خصوصيات نظام المسؤولية المدنية في عمليات البورصة على ضوء القواعد العامة؟".
- كما تم تقسيم البحث إلى منهج تحليلي ومقارن لمعالجة الإشكالية وتقديم الحلول القانونية المناسبة.

الاستنتاج:

تم تحديد مشكلة البحث بناءً على الثغرات في الدراسات السابقة، وتمت صياغتها في تساؤل رئيسي واضح، مما يعكس منهجية علمية دقيقة في معالجة الموضوع.

٤. توضيح أهمية الدراسة النظرية والإضافة المتوقعة منها على مستوى التخصص وللباحثين المستقبليين، وتوضيح الأهمية التطبيقية على مستوى متخذ القرار هل يمكن تقديم مقترحات وحلول عملية يمكن تطبيقها.

١. أهمية الدراسة النظرية والإضافة المتوقعة:

- تسلط الدراسة الضوء على إشكالات المسؤولية المدنية في عمليات البورصة، خاصة فيما يتعلق بمدى كفاية القواعد العامة لمعالجة هذه المسؤولية.
- تضيف الدراسة بُعداً تحليلياً ومقارناً من خلال مقارنة القوانين المحلية بالقانون الفرنسي، الذي يعتبر مصدراً تاريخياً للتشريع المغربي، مما يساهم في تعزيز الإطار القانوني المحلي.
- تُبرز الدراسة ضعف الاجتهادات القضائية والفقهية في هذا المجال، مما يجعلها إضافة علمية مهمة للباحثين المستقبليين المهتمين بالقانون المالي والتجاري.

٢. الأهمية التطبيقية لمتخذي القرار والممارسين:

- تساعد الدراسة صناع القرار والمشرعين على تحسين وتطوير القوانين المنظمة لأسواق المال، مما يعزز الشفافية والمصداقية في المعاملات المالية.
- تقدم مقترحات عملية لتقليل النزاعات بين المستثمرين والجهات الفاعلة في السوق المالية، مثل شركات الوساطة المالية.
- توضح الحاجة إلى دور أكثر فاعلية للهيئات الرقابية لضمان الامتثال للقوانين وحماية حقوق المستثمرين.

٣. الحلول والمقترحات العملية:

- تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي: من خلال إصدار قوانين أكثر تفصيلاً تتناول مختلف أشكال المسؤولية المدنية في البورصة.
- تطوير الرقابة والإشراف: بتفعيل آليات رقابية أكثر صرامة لضمان التزام الشركات بقواعد الإفصاح والشفافية.
- إيجاد وسائل بديلة لتسوية النزاعات: مثل التحكيم والوساطة المالية، لتقليل الوقت والتكاليف المرتبطة بالمنازعات القضائية.

٥. قراءة أهداف الدراسة بشكل تحليلي ومدى امكانية وواقعية التوصل إليها.

١. تحليل أهداف الدراسة ومدى إمكانية تحقيقها:

- تهدف الدراسة إلى تحليل الإطار القانوني للمسؤولية المدنية في عمليات البورصة، ومدى كفاية القواعد العامة لتنظيم هذه المسؤولية.
- تسعى إلى تحديد مسؤولية شركات الوساطة المالية والشركات المدرجة فيما يتعلق بالمعلومات المضللة وتأثيرها على المستثمرين.
- تهدف أيضاً إلى اقتراح حلول قانونية يمكن أن تعزز من شفافية السوق المالية وتقلل النزاعات.

٢. مدى إمكانية واقعية تحقيق الأهداف:

- تبدو الأهداف واقعية وقابلة للتحقيق، حيث تعتمد على تحليل نصوص قانونية قائمة، إضافة إلى المقارنة مع تجارب تشريعية أخرى مثل القانون الفرنسي.
- استخدام المنهج التحليلي والمقارن يساعد في الوصول إلى استنتاجات منطقية تدعم تحقيق الأهداف المرجوة.
- التحدي الأكبر قد يكون في تقديم حلول تطبيقية تتماشى مع البيئة القانونية المحلية، لكن الدراسة تقترح إصلاحات تشريعية ورقابية واضحة

الاستنتاج:

تمثل أهداف البحث محوراً مهماً لدراسة المسؤولية المدنية في عمليات البورصة، وهي قابلة للتحقيق عبر التحليل القانوني والمقارن. ومع ذلك، فإن فعالية الحلول المقترحة تعتمد على إمكانية تنفيذها ضمن الإطار التشريعي والتنظيمي القائم.

٦. قراءة الإطار النظري والمفاهيمي بشكل يعرف المتغيرات بدقة ومدى الترابط بينها، كذلك تحديد الأبعاد الفرعية المكونة للمتغيرات الأساسية إن وجدت وما هو المنطق في اختيارها.

١. تعريف المتغيرات بدقة ومدى الترابط بينها:

- تناول الإطار النظري مفهوم المسؤولية المدنية في عمليات البورصة، موضحاً أن هذه المسؤولية قد تنشأ نتيجة إخلال الشركات المدرجة أو شركات الوساطة المالية بالتزاماتها، كما تم تحديد العلاقة بين القواعد القانونية (متغير مستقل) وتأثيرها على حماية المستثمرين والحد من النزاعات (متغير تابع).

١. الأبعاد الفرعية للمتغيرات:

المسؤولية المدنية تم تقسيمها إلى:

- مسؤولية شركات الوساطة المالية عن تنفيذ الأوامر والتعامل العادل مع العملاء.
- مسؤولية الشركات المدرجة عن الإفصاح الدقيق والشفاف للمعلومات.
- مسؤولية الهيئات الرقابية في تطبيق القوانين وضمان الامتثال.
- الإطار القانوني تم تحليله من خلال مقارنة التشريعات المغربية مع نظيراتها الفرنسية، مما ساعد في تحديد الفجوات التنظيمية المحتملة.

٢. المنطق في اختيار الأبعاد الفرعية:

- اختيار هذه الأبعاد استند إلى خصوصية عمليات البورصة، حيث تتداخل عدة أطراف تؤثر على نزاهة السوق.
- التركيز على القواعد القانونية والتنظيمية جاء من الحاجة إلى تطوير التشريعات الحالية لضمان تطبيق أكثر فعالية للمسؤولية المدنية

٧. قراءة الدراسات السابقة والأدبيات بشكل تفاعلي ومدى حداثتها وبيان أوجه الاتفاق والاختلاف بينها بشكل يمكن من تقديم مقترحات نظرية تؤدي لصياغة فروض علمية قابلة للاختبار.

١. حداثة الدراسات السابقة ومدى ملائمتها:

- تناول البحث مجموعة من الدراسات الحديثة مثل أطروحة (2016) PROROK حول المسؤولية المدنية في الأسواق المالية، والتي تعد من بين الدراسات المعاصرة التي سلطت الضوء على هذا الموضوع.
- تضمنت الدراسات مراجعات للقوانين الأوروبية والفرنسية المتعلقة بالبورصة، مما يساعد في إعطاء مقارنة حديثة بين القوانين المختلفة.
- بالرغم من وجود بعض الدراسات الحديثة، إلا أن الباحث أشار إلى ندرة الأبحاث في هذا المجال مقارنة بمواضيع أخرى مثل القانون الطبي والقانون البيئي.

٢. أوجه الاتفاق بين الدراسات السابقة:

- جميع الدراسات أكدت أن القواعد العامة للمسؤولية المدنية غير كافية لمعالجة النزاعات الناشئة عن عمليات البورصة، مما يستدعي وجود تنظيم قانوني أكثر دقة.
- هناك إجماع على أن دور الهيئات الرقابية والتشريعية أساسي في ضبط السوق المالي ومنع التجاوزات القانونية.
- اتفقت الدراسات على أهمية الإفصاح المالي والمعلومات الدقيقة في تقليل النزاعات بين الشركات والمستثمرين

٣. أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة:

- بعض الدراسات ركزت على المسؤولية المدنية لشركات الوساطة المالية فقط، بينما توسعت دراسات أخرى لتشمل مسؤولية الشركات المدرجة في البورصة.
- الاختلافات كانت واضحة بين التشريعات المغربية والفرنسية، حيث اعتُبرت القوانين الفرنسية أكثر تطوراً في مجال تنظيم السوق المالية.
- هناك تباين في المقترحات المطروحة، حيث ركزت بعض الدراسات على تعزيز العقوبات القانونية، بينما اقترحت أخرى تعزيز الآليات الرقابية كوسيلة للحد من النزاعات.

٨. تحديد الفروض الرئيسية والفرعية للدراسة ومدى ارتباطها بعنوان الدراسة ومتغيراتها وتساؤلاتها الرئيسية والفرعية وما إذا كانت تسهم في تحقيق أهداف الدراسة.

١. الفروض الرئيسية:

- القواعد العامة للمسؤولية المدنية غير كافية لمعالجة جميع جوانب المسؤولية الناشئة عن عمليات البورصة.
- شركات الوساطة المالية تتحمل مسؤولية مباشرة تجاه المستثمرين عند الإخلال بالتزاماتها القانونية والمهنية.
- الشركات المدرجة في البورصة مسؤولة مدنياً عن تقديم معلومات غير دقيقة أو مضللة تؤثر على قرارات المستثمرين.
- وجود إطار قانوني واضح ومتطور يساهم في تقليل النزاعات المتعلقة بالمسؤولية المدنية في عمليات البورصة.
- تعزيز دور الهيئات الرقابية والتشريعية يساهم في تحسين الشفافية وتقليل المخاطر في سوق الأوراق المالية.

٢. الفروض الفرعية:

- مدى تأثير تطوير القوانين على حماية حقوق المستثمرين.
- دور الإفصاح المالي في تقليل النزاعات القانونية بين الشركات والمستثمرين.
- تأثير التدخلات الرقابية على استقرار السوق المالية.

٣. مدى ارتباط الفروض بعناصر الدراسة:

- الارتباط بالعنوان:

تتماشى الفروض مع العنوان "المسؤولية المدنية في عمليات البورصة"، حيث تعالج الجوانب القانونية المختلفة المتعلقة بالمسؤولية المدنية داخل السوق المالية.

– الارتباط بالمتغيرات:

المتغيرات المستقلة: القواعد القانونية، التزامات الشركات، الهيئات الرقابية.

المتغيرات التابعة: النزاعات القانونية، مستوى الشفافية، حماية المستثمرين.

المتغيرات الوسيطة: تطبيق القوانين، التزام الشركات بالإفصاح المالي.

– بالنسبة للتساؤلات الرئيسية والفرعية:

• ترتبط الفروض بالتساؤل الرئيسي حول مدى كفاية القواعد العامة للمسؤولية المدنية.

• تتفرع منها تساؤلات حول مسؤولية شركات الوساطة والشركات المدرجة، ودور التشريعات والهيئات الرقابية.

٤. الأهداف العامة للدراسة:

الفروض تسهم في تحقيق أهداف البحث مثل تحليل الإطار القانوني، دراسة مسؤوليات الأطراف الفاعلة، واستكشاف الحلول القانونية لتحسين الشفافية في السوق.

٥. الاستنتاج:

تمثل الفروض أساساً علمياً ومنطقياً للبحث، حيث ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالعنوان، والمتغيرات، والتساؤلات البحثية، كما تسهم في تحقيق أهداف الدراسة من خلال تقديم تحليل دقيق للمسؤولية المدنية في عمليات البورصة.

٩. الإشارة لنموذج أو إطار الدراسة إن وجد وما إذا كان يعبر عن العلاقات الممثلة فيه بشكل واضح ويحدد اتجاه الفروض التي سيتم اختبارها.

١. وجود نموذج أو إطار نظري في الدراسة:

- الدراسة تعتمد على الإطار التحليلي والمقارن دون تقديم نموذج بصري محدد يوضح العلاقات بين المتغيرات.
- تم تحديد العلاقة بين القواعد القانونية للمسؤولية المدنية وحماية المستثمرين وتأثير ذلك على شفافية السوق

٢. وضوح العلاقات بين المتغيرات:

- المتغيرات المستقلة: القواعد العامة للمسؤولية المدنية، التزامات شركات الوساطة، الإفصاح المالي، دور الهيئات الرقابية.
 - المتغيرات التابعة: حماية المستثمرين، تقليل النزاعات القانونية، تحقيق الشفافية.
 - المتغيرات الوسيطة (المحتملة): كفاءة التشريعات المالية، آليات الرقابة.
- العلاقة بين المتغيرات واضحة حيث تؤثر القواعد التنظيمية على مدى حماية المستثمرين وشفافية السوق، بينما تلعب الرقابة دوراً وسيطاً في ضبط هذه العلاقة

٣. اتجاه الفروض العلمية واختبارها:

- الفروض تتمحور حول عدم كفاية القوانين الحالية، وتأثير الإفصاح المالي والرقابة على المسؤولية المدنية في البورصة.
- هذه الفروض تتماشى مع المتغيرات المطروحة ويمكن اختبارها من خلال تحليل القوانين المقارنة والدراسات السابقة

٤. الاستنتاج:

الدراسة تقدم إطاراً تحليلياً متماسكاً، لكن يمكن تعزيزها بنموذج بصري يوضح العلاقات بين المتغيرات ليسهل اختبار الفروض واستنتاج الحلول العملية.

١٠. تلخيص منهجية الدراسة ومكوناتها الرئيسية: (مصادر جمع البيانات-المجتمع والعينة-أسلوب وطريقة جمع البيانات-الأساليب الإحصائية المستخدمة).

١. مصادر جمع البيانات:

- تعتمد الدراسة على المصادر القانونية، بما في ذلك التشريعات المحلية والدولية، خاصة القانون المغربي والفرنسي.
- تم الاستناد إلى اجتهادات فقهية وقضائية تتعلق بالمسؤولية المدنية في عمليات البورصة.
- تم تحليل الدراسات السابقة والمراجع القانونية التي تناولت الموضوع من زوايا مختلفة.

٢. المجتمع والعينة:

- الدراسة تعتمد على تحليل نظري وقانوني، لذا لا توجد عينة بحثية تقليدية.
- تركز على قوانين البورصة، المسؤولية المدنية للشركات المدرجة وشركات الوساطة المالية.

٣. أسلوب وطريقة جمع البيانات:

- استخدمت المنهج التحليلي لفحص النصوص القانونية المتعلقة بالمسؤولية المدنية في البورصة.
- تم تبني المنهج المقارن من خلال دراسة التشريعات المغربية ومقارنتها بالقانون الفرنسي.

٤. الأساليب الإحصائية المستخدمة:

- لم تعتمد الدراسة على تحليل إحصائي كمي، حيث تركز بشكل أساسي على التحليل القانوني والتشريعي

١١. تحديد مساهمة الدراسة في تفسير وشرح النتائج واتفاقها أو اختلافها مع الأدبيات وأسباب ذلك من وجهة نظر صاحب الدراسة، كذلك تحديد هل تم تحقيق أهداف الدراسة، وتوضيح الارتباط بين نتائج الدراسة والتوصيات المقترحة بشأنها وإمكانية تطبيق تلك التوصيات في الواقع العملي، كذلك ما إذا كانت توجد توصيات ومقترحات بشأن البحوث المستقبلية المقترحة على جمهور الباحثين.

١. مساهمة الدراسة في تفسير النتائج ومدى اتفاقها مع الأدبيات السابقة:

- توصلت الدراسة إلى أن القواعد العامة للمسؤولية المدنية غير كافية لتنظيم عمليات البورصة، وهو ما يتفق مع الأدبيات السابقة التي أكدت على ضرورة وجود إطار قانوني خاص يراعي طبيعة هذه العمليات.
- أكدت الدراسة أن المسؤولية المدنية في البورصة يجب أن تشمل شركات الوساطة المالية والشركات المدرجة، وهو ما يتماشى مع بعض التشريعات الأجنبية مثل القانون الفرنسي، لكنه لا يزال غير واضح تماماً في بعض القوانين المحلية.
- على الرغم من أن بعض الدراسات السابقة ركزت على دور الهيئات الرقابية، فإن هذه الدراسة أوضحت بشكل أكثر تفصيلاً كيف يمكن لتلك الجهات تعزيز الشفافية وتقليل المخاطر من خلال تفعيل العقوبات والإجراءات القانونية.

٢. مدى تحقيق أهداف الدراسة:

- تحليل الإطار القانوني: تم تحقيقه من خلال استعراض القوانين المحلية والمقارنة بالقانون الفرنسي.
- تحديد مسؤوليات شركات الوساطة: تم توضيح الأطر القانونية التي تحكم تعاملاتها ومسؤولياتها.
- اقتراح حلول تشريعية: تم تقديم توصيات لتحسين القوانين وإجراءات الرقابة.

٣. العلاقة بين النتائج والتوصيات وإمكانية تطبيقها عملياً:

- أوصت الدراسة بضرورة تحديث القوانين المغربية لتكون أكثر وضوحاً في تحديد المسؤولية المدنية لشركات البورصة.
- شددت على أهمية الإفصاح المالي الدقيق ودور الرقابة الفعالة في ضمان حماية المستثمرين.
- إمكانية التطبيق تعتمد على مدى تفاعل المشرعين والهيئات الرقابية مع هذه التوصيات، لا سيما في ظل التغيرات السريعة في الأسواق المالية.



Thank You